اسعار العملات أمام الدينار العراقي

العملة	سعر الشراء	سعر البيع
الدولار الاميركي	١٤٧٥	١٤٨٢,٥
اليورو	١٨٣٠	١٨٤٠
الجنيه الاسترليني	٢٦٦٥	٢٦٧٥
الدينار الاردني	٢٠٥٠	٢٠٦٠
الدرهم الاماراتي	٤٢٠	٤٣٠
الريال السعودي	٣٨٠	٣٨٥
الليرة السورية	٢٦,٥	٢٨

سوق الذهب والفضة

المعدن	سعر البيع	سعر الشراء
ذهب عيار ٢٤	١٤٠,٠٠٠	١٣٥,٠٠٠
ذهب عيار ٢١	١٣٠,٠٠٠	١٢٥,٠٠٠
ذهب عيار ١٨	١١٥,٠٠٠	١١٠,٠٠٠
ذهب عيار ١٤	٧٥,٠٠٠	٧٠,٠٠٠
ذهب عيار ١٢	٥٤,٠٠٠	٤٩,٠٠٠
الفضة	١٧٥٠	١٥٠٠

وقائع طاولة المدى المستديرة

توجهات التنمية البشرية في العراق

((القسم الخامس))

تواصلاً مع فعالية طاولة المدى المستديرة الخاصة بتوجيهات التنمية البشرية استأنف المشاركون مناقشاتهم لاوراق العمل المقدمة في الجلسة ، حيث تميزت بالحضور الحاشد وتنوع اهتمامات المشاركين في الميادين الاقتصادية والاجتماعية ، فضلاً عن مجموعة من منظمات المجتمع المدني.
وقد تصدت للمناقشة الدكتورة امال كاشف الغطاء مديرة مركز الدراسات الستراتيجية ورئيسة مؤسسة ام الجواد للايتام .. التي قالت : ربما لكوني احمل صفة شبه سياسية اقول ان حديث الاخوة وما دار في هذه الندوة يجعلني اطرح الطرح التالي .. ان الدولة تتألف من اربعة عناصر اساسية وهي السلطة والدين والمال والعلم ، هذه المؤسسات الاربع لم تكن في حالة تعاون في العراق وتشاور ، وانما كانت في حالة من الهيمنة من خلال هيمنة مؤسسة على اخرى وانضواء مؤسسة تحت مؤسسة اخرى ، وتهميش مؤسسة لاخرى ،

د.وفاء المهداوي: حقوق الانسان تتضمن ثلاثة اجيال من الحقوق: مدنية واقتصادية واجتماعية

فالمؤسسة الاقتصادية وقعت تحت مؤسسة السلطة، فكما ذكرت الدكتور آمال في دراستها، ان في السودان تراجع معدل التنمية البشرية في السنوات اللاحقة، لماذا؟ لان نظام الحكم تغير، وايضاً فان السلطة العلمية سخرت لصالح السلطة السياسية، فماذا نستطيع ان نفعل اذا كانت القوى الاقتصادية محكومة بالسلطة السياسية فأية تنمية بشرية مستدامة استطيع ان اقدمها؟ فهذا هو الذي حدث من الضروري التنسيق والتعاون والتشاور ما بين هذه السلطات الأربع وليس انضواء سلطة تحت اخرى، والحل بيد الاقتصاديين لان الاقتصاد هو المحرك الاساسي والفعال في الوقت الحاضر، وهذا شيء معروف، فالحرب حرب اقتصادية ولم تكن هنالك حرب اخرى اذا لم تكن اقتصادية والاقتصاديون يجب ان يكونوا قوة فعالة، بحيث يستطيعون ان يفرضوا ارادتهم في هذا البلد، من خلال قدراتهم وامكانياتهم وادارتهم للعملية الاقتصادية بطريقة سليمة واكتسابهم القوة المادية والعلمية وفي الحقيقة يجب ان تتبع الاساليب العلمية من اجل تحرير هذه السلطات الأربع من بعضها البعض.

فالح كاظم زاير: هناك صراع مصالح وهو ينعكس بشكل مباشر على خطط التنمية

ثم تفضلت الدكتورة وفاء المهداوي الاستاذة في الجامعة المستنصرية فقالت: اكرر شكري لمؤسسة المدى على هذا اللقاء الطيب.. واستكمالاً لما ذكره الاستاذ الفاضل اود ان أؤكد، ان المعايير التي طلب منا ان نذكرها وان للعراق خصوصية في هذا الشأن، اطلب من الدكتور مهدي ان يعلن هل ان التقرير الوطني للتنمية البشرية في العراق سيتم بمؤشرات دولية ام بمؤشرات وطنية؟ تميز خصوصية الاقتصاد والمجتمع العراقي، هنا نستطيع ان نثبت لجميع الحضور بان هنالك خصوصية للاقتصاد العراقي وبالتأكيد تم توضيحها عبر مؤشرات معينة، وهذا ما سيتم تأكيده من قبل الدكتور مهدي العلاق الذي تناول بورقته مشكوراً عرضاً كاملاً للمؤشرات الدولية، ثانياً.. ان الورقة التي قدمها الدكتور عدنان والتي تحمل عنوان (الامن الانساني لبرنامج التنمية البشرية)، في الحقيقة ان هذا الموضوع يحظى باهمية متميزة، هذه الاهمية لم تات من فراغ، ولا هي وليدة رصد حالة معينة لدولة معينة بل، في قراءة بسيطة لبعض الاحصائيات نشرتها بعض المؤسسات الاولية، سنجد بان لهذا الموضوع مكانة متميزة، يجب ان نسلط الضوء عليها، ففي العالم تسعمائة مليون شخص بالغ لا يقرأ ولا يكتب وهناك مليار ونصف المليار شخص لا يستطيع الحصول على الرعاية الصحية، وهنالك مليار ونصف المليار نسمة لا يجدون المياه النقية، هنالك مائة مليون نسمة عاجزون عن ايجاد مأوى وهنالك ثمنمائة مليون نسمة يبيتون جياعاً يومياً، وهنالك مليار نسمة يعيشون دون مستوى خط الفقر المطلق، اذن لابد ان تتكلم عن الامن الانساني، ولاحظت أن الدكتور عدنان لم يتطرق في ورقته الى حقوق الانسان، فهل ان الامن الانساني يمكن ان يرادف مصطلح حقوق الانسان وخاصة اذا علمنا ان حقوق الانسان تتضمن ثلاثة اجيال من الحقوق وهي، حقوق مدنية، وحقوق اقتصادية، وحقوق اجتماعية، وانضم اليها الجيل الاخير من الحقوق وهي الحقوق البيئية وهذه الحقوق يجب ان يحصل عليها كل فرد وهذا ما جسده الاعلان العالمي لحقوق الانسان، وبالتالي اذا ما توفرت هذه الحقوق يتوفر الامن الانساني، فكيف لنا ان نتحدث عن حقوق الانسان وهناك فعالية السياسات الاقتصادية في الاقتصادات المتحولة الى اقتصاد السوق تتبنى خصخصة حقوق الانسان، كيف يتحقق الامن الانساني في الدعوات الموجهة الى خصخصة حقوق الانسان مع الشكر الجزيل.

ثم تحدث الاستاذ سامي الزبيدي امين عام اتحاد الصناعات العراقي فأوجز قائلاً.. اتقدم بالشكر الجزيل لمؤسسة المدى التي عودتنا على مثل هذه الندوات التخصصية وكذلك اتقدم بالشكر الجزيل الى الاخوة المحاضرين الذين اتحفونا بالبحوث القيمة التي طرحوها.. بلدنا الجريح كما تعلمون يمر في ازمات لا تعد ولا تحصى، وهنالك سؤال يطرح نفسه.. ما هو دور المؤسسات الدولية الانسانية منها والاقتصادية في دعم التنمية البشرية في العراق وشكراً..

ثم تفضل الاستاذ سهيل العباسي من المصرف العراقي المتحد فقال.. تعليقي الاول هو على التسمية، فالتنمية كمصطلح لا أدري متى ظهرت، فعندما كنا طلاباً في الكليات تسمى اقتصاديات الدول المتخلفة ثم عطف علينا المستعمرون فاصبحت العالم الثالث والآن (التنمية) والتنمية تعني انك مضطجع على الارض وتنتظر جرعات تنموية، حتى انسحب على وزارة التخطيط، طيب وزارة الخطيط اسم دولي اما (التعاون الانمائي) فماذا يعني؟ ما الذي تفعله وزارة التخطيط من تعاون، هذا الامر يشبه ما يسمى بالآثار القديمة!.. فهل يوجد أثر ليس قديماً، وهكذا بالنسبة لمصطلح (الفنون الجميلة)، والفن نابع من الروح.. واريد ان اعلق على موضوع التنمية، إذ يبدو لي ان تخطيط الموارد البشرية هو الادق والاحسن وفيه سيارة، انا اعتقد ان هذه التسمية طارئة وارجو ان لا اكون مزايداً فأقول انها تسمية استعمارية.. اما بالنسبة لما تطرق اليه الدكتور الفاضل السيد مهدي، فقد تطرق الى مقومات التنمية التي هي الصحة والتعليم والدخل دون ان يذكر السكن.. وانا اقول ان اول مقومات الامن الاجتماعي هو السكن، حيث ان السكن متعثر والنظام السابق لم يكن جاداً والنظام الحالي غير جاد بشكل اكثر، فكيف توفر سكناً للناس من خلال دعوتك للبنوك الاهلية بان تمنح قروضاً، وهذه البنوك لا تعطي مثل هكذا قرض، فقطاع السكن والتنمية ففي قطاع السكن ركنان وهما (فائدة ميسرة) و(آجال طويلة) فهل يعقل ان يأتي صاحب البنك ليعطي قروضاً بقيمة عشرين مليون كما يعطي المصرف العقاري والسؤال هو متى سيسترد المبلغ؟.. اما مسألة القطاع الخاص فأنا استغرب عندما تأتي مجردة، فنحن لسنا بحاجة الى قطاع خاص، نحن بحاجة الى قطاع عام قوي، لاننا شاهدنا ما فعل معنا القطاع الخاص في فترة الحصار، عندما كان ينادي بمنح فرصة ليثبت جدارته ثم كان البعض من اطراف القطاع يعملون حفلات عندما يتجدد الحصار، فنحن بأي حال، حتى نذهب الى القطاع الخاص؟ من المفروض ان نصل الى مديات متقدمة في الاقتصاد حتى نتكلم عن القطاع الخاص، اين هو هذا القطاع الخاص الآن، فجميع رؤساء المؤسسات الاقتصادية الخاصة هم خارج العراق، وانا لا اقول هذا عبثاً وانما هو واقع الحال الذي نعيشه.. فالدكتور اغفل السكن واغفل الامن وربما جعلهما ضمن الدخل، وانا في تقديري ان السكن أهم ويصل الى اهمية الغذاء والدواء، فالسكن هو الذي يشد المواطن الى ارضه.. اما موضوع الديمقراطية التي اشار اليها احد المتداخلين فان تقصد الباحثون اغفالها فشكراً لهم، وان ذلك من حسن حظنا.. (فأية ديمقراطية هذه يا سيدي الفاضل؟) نحن والى اين وصلت بنا الديمقراطية؟ نحن الان نخشى ان نتصور، خشية ان يدرك احدهم الصورة فيتهمنا بالارهاب، فما هي الديمقراطية يا سيدي وماذا اعطتنا؟

لقد اعطتنا تخلفاً، فنحن قوم لابد لنا ان نمر بمراحل، فعبد الناصر كان يقول (لا اريد ديمقراطية سياسية) انما اريد ديمقراطية اجتماعية اريد ديمقراطية اقتصادية، حتى يشعر الفلاح الصعيدي من يختار في الانتخابات، فهو يقول اذا منحته حق الانتخاب الآن فانه سينتخب الاقطاعيين اما حديث الدكتور عدنان عن افغانستان، فالمثل المصري يقول (انا ناقص) فالذي لدي يكفيني، وحضرتك ضيعت وقتك الثمين في الكتابة عن افغانستان، من هي افغانستان بالنسبة للعراق، فهي ليست لديها مقومات دولة، وليست لديها حتى منفذ على البحر.. شكراً جزيلاً..

ثم ابدى السيد حمد الجبوري من اتحاد رجال الاعمال العراقيين وجهة نظر خاصة باحتساب التعليم ضمن برامج التعليم حيث قال:

بالنسبة لموضوع التنمية الاجتماعية والبشرية، فقد اغنى الاخوة المحاضرون الموضوع بكل تفاصيله ولكن ثمة ملاحظة في موضوع التعليم، فقد اشار احد الاخوة الى موضوع القراءة والكتابة، وهذا الامر لا يعني تنمية بشرية في تقديري، فالمتعلم يحتاج العلوم التي تعطى للمتعلمين، لتطوير ذهنية المواطن العراقي، فكل نظرية اقتصادية تحتاج الى تنمية اجتماعية وهذه الاخيرة هي المناخ والارض الخصبة التي يمكن ان تؤسس عليها النظرية، فالنظرية الاقتصادية اذا لم يهيأ لها المناخ المناسب من خلال تثقيف الشعب وتنمية قدراته، فان هذه النظرية لن يتقبلها، هذه انتقالات سريعة جداً، فالانسان الذي يقرأ ويكتب عندما تحدثه عن الاستثمار فانه لن يفهم شيئاً، والقراءة والكتابة لن تكون كافية لان يدرك هذا المرء ماهية والاستثمار.. فالتنمية الاجتماعية هي تهيئة المجتمع العراقي لواقع الاستثمار الذي سيحدث في البلد، والى ما سيحدث في اقتصاد السوق ومعرفة هذا النوع من الاقتصاد، فقد اعتاد هذا الانسان على اقتصاد الدولة التسلطي وترسخت ثقافة هذا الاقتصاد في سلوكيته.. اما بخصوص الاشارة التي تحدث بها احد المتداخلين بخصوص القطاع الخاص، فانني اود أن اذكر لكم بعض النقاط التي خضناها كقطاع خاص، ونحن نحترم وجهة نظر المتحدث ولكن القطاع الخاص هو جندي مناضل في هذا المجتمع منذ تأسيس الدولة العراقية فالدولة العراقية ومنذ تأسيسها لم تنجز شيئاً للشعب اطلاقاً، واذكر لكم مثلاً بسيطاً، اذ ان كل المشاريع التي انجزت وكتب عنها، تم انجازها من قبل شركة الفاروق او شركة اليوم العظيم او وزارة التجارة قامت بجلب هذه المواد.. الخ، فانني اقول لكم ان هذه كذبة كبيرة يتم المزايدة بها امام الرئيس السابق ويكرمون عليها ويحصلون على مبالغ، وهي في الاصل انجزت من قبل القطاع الخاص، فهذا الجسر ذو الطابقين لم تنجزه شركة اليوم العظيم، وانما قام القطاع الخاص بانجازه، وعلى اثر ذلك تم تكريم حسين كامل ومجموعة من الشركات التي ساهمت به، ولكن القطاع الخاص ومهندسي القطاع الخاص فنيي القطاع الخاص والتجار والمقاولين هم الذين قاموا بالجزء الاكبر وجلبوا المواد، واحدة من هذه المواد التي دخلت في الجسر المعلق وهي (الحبال) لم تستطع شركات القطاع العام جلبها، وتأخر العمل في الجسر، واحد التجار العراقيين قام بجلبها بواسطة (البغال) من الاردن الى العراق، وكذلك مفردات الحصة التموينية التي كانت تصل الى المواطن، هذه المفردات كان التاجر هو الذي يقوم بجلبها، والآن وزارة التجارة لا تعطي اعتماداً الى احد ولا تعطي مبالغ كما كانت تفعل سابقاً ورغم الظروف الصعبة الحالية وسرقة السيارات، يذهب التاجر ويقوم بجلبها حسب العقد الذي يقول –تصل البضاعة الى المخازن، ورغم ذلك فان كل الظروف وكل الاصوات تتعالى ضد القطاع الخاص.. وشكراً

ثم علق مدير الطاولة قائلاً.. ارجو ان لا ندخل في مماحكة في ايهما افضل كما حدث في احدى الندوات التي شاركني فيها الاستاذ باسم وعقدت في فندق الرشيد، حيث انبرى كل شخص ليدافع إن مصالحه باسم الدفاع عن المبادئ، فانا اؤمن عن (الشورجة) مثلاً هي التي كانت تستورد الى كل العراق، لكن ينبغي ان نؤمن ايضاً ان الغلاء لم يصل الى العراق الا مؤخراً بفضل القطاع العام. القطاع العام فيه من الفساد الكثير، لكن القطاع العام ليس سيئاً، ربما هنالك سياسات وآليات اعتمدها القطاع العام في العراق وكان يشوبها الفساد او الخلل، فالسوء هنا في السياسات وليس السوء في القطاع العام والمباديء الاشتراكية..

ثم تحدث الاستاذ فالح كاظم زاير رئيس جمعية المهندسين العراقيين فقال.. السلام عليكم، واسجل شكري وتقديري لمؤسسة المدى لاقامتها هذه الندوة الحوارية، واحب ان اثير نقطة لم يتطرق إليها الاخوان، وهي تتعلق في دور الصراع الطبقي في التنمية البشرية، إذ ان هنالك صراع مصالح، وصراع المصالح هذا ينعكس بشكل مباشر على خطط التنمية، فهذا يتبنى هذا الخط والاخر يتبنى خطاً مغايراً ومن هم اصحاب المصلحة الحقيقة في نشوء التنمية البشرية بكل مفرداتها؟.

ثانياً تاثير التنمية البشرية على هذه الطبقات الاجتماعية، فلمن الاولوية لم ننسبها لطبقة العاملين أو الفلاحين أو طبقة المثقفين، وما هي الاولويات؟.. اذن هل اجعلها مفتوحة وذات مديات غير واضحة؟..

العراق ومع الاسف يشهد ضياعاً هائلاً وغير مسبوق في تاريخه او حتى في تاريخ دول العالم، وهو ضياع صناعته في مختلف القطاعات سواءاً كان القطاع العام أم المختلط أم القطاع الخاص، كذلك ضياع الاراضي الزراعية الكبيرة والتي لم يتكلم عنها الاخوة المحاضرون لقد كان العراق (سلة الشرق الاوسط) فأين هو الان؟!.. نأسف ان نقول.. اننا سنستورد حتى (الخضر الورقية) من خارج العراق، فهنالك ضياع في الاراضي الزراعية والبساتين وهنالك اندثار في مشاريع الري والبزل، وكان من المفروض ان نصنع في برامجنا، مسألة ادامتها، فالارض هي ملك للاجيال القادمة وليس ملكاً لنا فقط، فاذا بخسناها اندثرت عن الاجيال القادمة، فاذن لا توجد هناك تنمية مستدامة في الاتجاه الزراعي ونأسف ايضاً لضياع الكوادر الاكاديمية والفنية والتخصصات العديدة التي تعتمد عليها التنمية البشرية، واذكر بالهجرات المتعددة، من العراق الى الخارج، لكن انفرد العراق حالياً بالهجرة الجماعية، هجرة العائلة بكاملها وهجرات الكوادر المتخصصة بشكل مرعب، وانا أتساءل عن موقعنا من التنمية، وكيف سنحافظ على هذه العقول التي كان آخر المهاجرين فيها هو الاستاذ الاقتصادي الدكتور جاسم حمد الذهبي عميد كلية الادارة والاقتصاد في جامعة بغداد الذي اغتيل قبل يومين.. فاذن هنالك ضياع فظيع، وهنالك هجرات سجلت منذ بداية السبعينيات ونهايتها وبداية الثمانينيات وحتى في التسعينيات، ولكن الهجرة الحالية هي جماعية داخل العراق والى خارجه، فأين ستحدث التنمية؟ فلنعد الى انفسنا. بعد ان تناول بعض المتداخلين الوضع السياسي فالدكتور عدنان تطرق في ورقته الى افغانستان كجزء من عملية التنمية، وكل ما قاله الدكتور عدنان عن افغانستان، له ما يماثله باضعاف في العراق، فالعراق اصبح ميداناً لكل ما هو سيء، وهنالك اجندات لدول عديدة في العراق، وهي مبنية على اللا أمن، اذن لا وجود للامن الانساني ولبرامج التنمية.. اريد ان اقول نحن نقارن انفسنا مع دول لا تمتلك القدرات التنموية الكامنة في العراق فكنا نقول دائماً ان الحرب على ايران كلفتنا كذا وكذا مليار دولار وعلى مدار ثماني سنوات، ولكن العراق لديه امكانيات كامنة في ارضه وفي طاقاته البشرية، وهو قادر على بناء الاقتصاد مجدداً، ولكن وللاسف دخل مرة اخرى واضاع ما أضاع، ولكن ما زال في العراق القدرة الموجودة في الانسان العراقي في عقله وتفكيره وفي امكانيات الابداع اضافة الى ما هو موجود من موارد طبيعية عديدة.. اذن هنالك عوامل جيدة متوفرة لامكانية التنمية ولكن كيف سنستغلها؟ ونحن نتصارع، ومن منا سيجني ارباحاً اكثر من النفط؟ وبالتالي كيف السبيل لاخراج الاموال الى خارج العراق؟، فالاموال لا تذهب الى برامج التنمية في العراق، وانما تذهب الى جهات خارجية وبالتالي ممكن ان تعود علينا بالارهاب، وقانون الاستثمار سيعقبه قانون لاستثمار النفط، وانا اتساءل هذا النفط ملك من؟، فعندما حصل التغيير، قال الانسان العراقي ان النفط لي، والان اين هو النفط؟ وهل هو للانسان العراقي البسيط؟ فدعونا نراجع انفسنا ونتساءل ما هي السياسات التي تحاك وراء الكواليس؟ قانون الاستثمار صدر بدون تمحيص وتدقيق، ولا مكان للقطاع العام، اين هو هذا القطاع الذي يجب ان يكون له دور فاعل وهو يحمل كل الخبرة الحقيقية للمجتمع العراقي، بعد ان اضمحل القطاع المختلط والخاص، وهنا يجب ان ادعم القطاع الخاص واعمل موازنة ما بين المستثمر الاجنبي وما يستثمر من قبل العراقي، إذن نحن مسؤولون عن رسالة مهمة المعلومات الاحصائية التي تصدر عن وزارة التخطيط ستفيد الباحثين كثيراً في الوقوف على مواطن الخطأ من اجل تجاوزها.

د.امال كاشف الغطاء: المؤسسة الاقتصادية وقعت تحت مؤسسة السلطة